المملكة المغربية
وزارة الداخلية
المديرية العامة للجماعات الترابية

D-23/14
23 ابريل 2020

وزير الداخلية

إلى

السيدة والسادة ولاة الجهات وعمال العمالات والأقاليم وعمالات المقاطعات

الموضوع: حول مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ومعالجة الطلبات واستصدار التراخيص المتعلقة بالتعمير والرخص ذات الطابع الاقتصادي عبر المنصة الرقمية «Rokhas.ma» ووضع مسطرة مبسطة لتسليم مفاتيح التوقيع الإلكتروني.

المرجع:- القرار المشترك لوزير الداخلية ووزيرة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة ووزير الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي رقم 338.20 صادر في 25 جمادى الأولى 1441 (21 يناير 2020) يحدد كيفيات تفعيل مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ودراسة طلبات الرخص ورخص السكن وشواهد المطابقة وتسليمها(الجريدة الرسمية عدد 6874 بتاريخ 16 أبريل 2020، ص 2137)

- الدورية الوزارية عدد D5808بتاريخ 15 يوليوز 2019

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فعلاقة بالموضوع المشار إليه أعلاه بشأن تفعيل مساطر التدبير اللامادي المتعلقة بإيداع ودراسة طلبات الرخص ورخص السكن وشواهد المطابقة وتسليمها، يشرفني أن أحيطكم علما أن القرار الوزاري المشترك رقم 338.20 المشار إليه في المرجع أعلاه، قد صدر بالجريدة الرسمية عدد 6874 بتاريخ 16 أبريل 2020. وعليه، فإن استعمال المنصة الموحدة المخصصة للتدبير اللامادي للرخص "Rokhas.ma "، قد أصبح إلزاميا.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أنه سبق إعطاء انطلاقة تشغيل هذه المنصة الوطنية على صعيد 08 جهات، في أفق تعميمها على مجموع المملكة قبل متم سنة 2020. كما تم الانتقال الكلي إلى النسخة الثالثة من المنصة منذ 02 مارس 2020. هذا وسيتم في غضون الأسابيع القليلة المقبلة، إتاحة خدمة جديدة، تتمثل في الأداء الإلكتروني للرسوم الجماعية والأتاوى المتعلقة بالرخص، في انتظار إضافة أداء الأجور عن الخدمات المقدمة من طرف باقي الفاعلين لاحقا.

ويتم حاليا استخدام هذه المنصة من طرف: 204 جماعة وأكثر من 7258 مهندس معماري ومهندس قائس وطبوغرافي وما يفوق 3039 موظف عمومي، مع دراسة أكثر من 390 ملف طلب يوميا.

وعليه، فإني أهيب بالسيدة والسادة الولاة والعمال، كل في مجال اختصاصه، اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان انخراط كل الأطراف المعنية بهذا الورش الهام، مع إصدار قرارات ولائية /عاملية، بالنسبة لمن لم يقم بإصدارها بعد، لتشكيل الأجهزة المنصوص عليها في القرار السالف الذكر. وكذا السهر على ايقاف عملية التوصل بالملفات الورقية لطلبات الرخص بمصالح الجماعات، مع الشروع في دراسة طلبات الرخص سواء المتعلقة بالتعمير أو تلك ذات الطابع الاقتصادي بواسطة المنصة الرقمية الوطنية "Rokhas.ma".

كما تجدر الإشارة، إلى أنه في ظل حالة الطوارئ الصحية المرتبطة بسياق جائحة فيروس كورونا، فقد تقرر بتشاور مابين مصالح بريد المغرب والمديرية العامة لأمن نظم المعلومات (التابعة لإدارة الدفاع الوطني) وضع **نظام استثنائي** لتمكين العمالات/ الأقاليم و الجماعات من مفاتيح التوقيع الالكتروني.

وفي هذا الإطار، فقد تم وضع مسطرة مبسطة، بصفة استثنائية، خاصة بالنسبة للفاعلين المستعملين للمنصة الرقمية "rokhas.ma". وتتمثل هذه المسطرة في تسليم مفاتيح التوقيع الإلكتروني، **عبر خدمة أمانة**، إلى مخاطب واحد على مستوى كل عمالة أو إقليم، على أن يتكلف هذا الأخير بإعطائها إلى الجماعات المعنية. بعد ذلك، ستتكلف مصالح بريد المغرب من جانبها، بإرسال القن السري إلى المستفيدين مباشرة، عبر رسالة نصية في هواتفهم وعبر بريدهم الإلكتروني، مع حثهم في هذا الإرسال وفي شهادة قبول شروط الاستعمال، بضرورة تغيير هذا القن السري عند أول استعمال للمفتاح الإلكتروني.

وعليه، أدعو السيدة والسادة الولاة والعمال، إلى تعيين مخاطب لهذا الغرض. ويتعين بعد ذلك على هذا المخاطب، إرسال معلومات، وفق النموذج أسفله، عبر البريد الإلكتروني إلى السيد عبد النبي الأصفر، المكلف بتتبع منصة رخص على مستوى المديرية العامة للجماعات الترابية، في العنوان التالي : aelasfari@interieur.gov.ma

الاسم والنسب	الصفة	الهاتف	العنوان	البريد الإلكتروني

وفي الأخير، وللتذكير فإن المديرية العامة للجماعات الترابية، ستواصل نشر ترتيب الجماعات بشكل دوري، بناء على أدائها في تسليم الرخص، وذلك بهدف خلق تنافسية بين الجماعات من أجل الإسهام في تجويد الخدمات المقدمة للمواطنين والمقاولات على حد سواء .كما يمكن الاطلاع في حينه على هذا الترتيب عبر"Rokhas.ma".

عن وزير الداخلية وبتفويض منه
الوالي المدير العام للجماعات المحلية
إمضاء: خالد سفير